

Distr. General
16 December 2005

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى
البيئي الوزاري العالمي
دبي، ٧ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦
البند ٥ (أ) و(ب) و(ج) من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا المتعلقة بالسياسات:
الطاقة والبيئة
إدارة المواد الكيميائية
السياحة والبيئة

بيان المجتمع المدني العالمي أمام مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته
الاستثنائية التاسعة

مذكرة المدير التنفيذي

موجز

يتشرف المدير التنفيذي أن يقدم في مرفق هذه المذكرة، بيان المجتمع المدني العالمي الموجه إلى
مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية التاسعة.

بيان المجتمع المدني العالمي السابع أمام مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية التاسعة

أولاً - المقدمة

- ١ - ترحب منظمات المجتمع المدني بهذه الفرصة لكي تقدم بيان المجتمع المدني العالمي السابع هذا إلى الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد عقد أكثر من ثلاثمائة من المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني ستة اجتماعات تشاورية في مختلف أنحاء العالم من أجل تقديم مدخلات لهذا البيان.^(١)
- ٢ - ينص جدول أعمال القرن ٢١ على:

"... السبب الرئيسي لاستمرار التدهور في البيئة العالمية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وخاصة في البلدان الصناعية، وهي مسألة تدعو للقلق البالغ، إذ تؤدي إلى زيادة وتفاقم الفقر والاختلالات."^(٢)

ونظراً لمحدودية الموارد المخصصة للحفاظ على رفاه الإنسان والنهوض به، يكون من الضروري إتباع أنماط إنتاج واستهلاك أكثر كفاءة. كما أن تحقيق ذلك يتطلب إحراز المزيد من التقدم العلمي والتقني، ومع ذلك، فإن من الأمور الأكثر أهمية أن تحقيق ذلك سوف يتطلب دخول تغييرات أساسية في القيم التي تحرك التنمية الاجتماعية، وفي الإرادة السياسية اللازمة لإحداث مثل هذه التغييرات. وعلينا أن نطور رؤية أوسع للرفاه الذي يرمي إلى تلبية الاحتياجات بدلاً من الزيادة في الاستهلاك من أجل الزيادة في حد ذاتها. إن السياسات الحكومية وآليات التمويل متعددة الأطراف التي لا تأبه إلا لمبادئ توجهات السوق لن تضمن تحقيق هذه الرؤية الأوسع.

- ٣ - ويبدأ بيان المجتمع المدني هذا بطرح ملاحظات وتوصيات ذات نطاق جامع، ثم يعرج بعد ذلك إلى ثلاثة مجالات مواضيعية رئيسية واردة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى ألا وهي: إدارة المواد الكيماوية، الطاقة والبيئة، والسياحة والبيئة.

(١) ينهل هذا البيان من ستة بيانات إقليمية وضعت أثناء الاجتماعات التشاورية التي يسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقدها في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد شملت المشاورات الإقليمية الست كلاً من أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وغرب آسيا، وأوروبا الغربية، وأوروبا، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية. وصدرت البيانات الإقليمية الستة كضمان لهذه الوثيقة (UNEP/GCSS.IX/INF/7/Add.1-Add.6). وقد صيغ هذا البيان العالمي اعترافاً بالدور الذي تلعبه دوائر الأعمال، والصناعة والشبكية في عملياتها القائمة، وسوف يقدم آراء تلك المجموعات إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي كلاً على حدة.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢. (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب) المجلد الأول، القرارات المعتمدة من المؤتمر؛ القرار ١، المرفق الثاني، الفصل ٤، الفقرة ٤-٣.

ثانياً - قضايا جامعة

٤ - ونحن نرحب بالتزام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتيسير المشاركة ذات المعنى من جانب المجتمع المدني في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي العمليات الدولية والوطنية، وفي البرامج والمبادرات. ونحن نلاحظ التحسن الذي طرأ على حقوق المجتمع المدني في المشاركة لدى العديد من المحافل الدولية، ومع ذلك لا تزال تلك التحسينات تواجه بالممانعة بل وبالتحدي من جانب بعض الحكومات. وهكذا، فإننا نحث المجلس/المنتدى وجميع الحكومات على تجديد التزامها بالمبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٣) وذلك بعدة وسائل من بينها اعتماد، والالتزام بمبدأ الموافقة المسبقة عن علم من جانب المجتمعات المحلية المتأثرة، وزيادة مشاركة الشعوب الأصلية والأقليات والمجموعات غير الممثلة تمثيلاً كافياً في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وضمان المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة في الأنشطة البيئية متعددة الأطراف، وأنشطة الصحة والتنمية المستدامة. إن مشاركة الشباب بما في ذلك من خلال العمالة الشبابية، هي مسألة جوهرية بالنسبة للعثور على حلول للمشاكل البيئية العالمية.

٥ - يجب أن تستند الحلول للمشاكل البيئية العالمية إلى نُهج كلية تيسر التماسك بين القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة. ونحن لذلك نرحب برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاجتماع الأول العالمي لجمعية النقابات العمالية بشأن العمل والبيئة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ونحن نشجع عقد مشاورات مماثلة متعددة الموضوعات.

٦ - كما أننا نناشد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، كما ندعو جميع الحكومات إلى تفعيل الجهود الرامية إلى تطوير التعليم من أجل التنمية المستدامة عن طريق ابتكار واستخدام الأدوات الفعالة التي تشجع على السلوك النافع بيئياً من جانب جميع الجهات الفاعلة. ويلزم كضرورة إتباع نهج عملي موضوعي لتوليد فهم لقيمة خدمات النظم الإيكولوجية لحفظ نظم الإعاشة والتقليل من الفقر. إن مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة من قبيل خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات^(٤) (خطة بالي الاستراتيجية) واللجان الوطنية المستندة إلى المجتمع المحلي والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هي مكونات مهمة في تحقيق تلك الأهداف.

٧ - أن تواتر الخراب الناجم عن الكوارث الطبيعية المتكررة يمثل هوماً خطيرة بالنسبة للمجتمع المدني. ونحن نطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن يقوم بكل السرعة الممكنة وبالتعاون مع وكالات الغوث والعون المختصة ومع المنظمات الحكومية الدولية بتطوير وتعزيز وزيادة استعداد الهيئات المختصة بتنفيذ خطط الطوارئ وإعادة التعمير غداة الكوارث، تضم نُهجاً مستدامة وسليمة بيئياً تجاه التخلص من النفايات والنظافة، وإعادة بناء شبكات النقل، ونظم الطاقة وما إلى ذلك من بني أساسية، واستعادة الطاقات الزراعية والصناعية، وتوفير المساكن الطارئة والدائمة، وتجديد الأنشطة التجارية بما فيها السياحة. ونود أن نوجه الاهتمام كذلك إلى المناطق الأخرى المعرضة في العالم مثال

(٣) نفس المرجع، المرفق الأول.

(٤) أنظر الوثيقة UNEP/GC.23/6/Add.1، المرفق.

منطقة القطب الشمالي التي قد تتحول سريعاً إلى كوارث بيئية. إن المنطقة القطبية الشمالية تنوء اليوم بعبء لا يتناسب مع حجمها من الآثار الضارة لأنشطة صناعية معينة، وبخاصة تلك التأثيرات المرتبطة بإنتاج الطاقة والمواد الكيماوية واستخدامها والتخلص منها. إن المجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية تناشد الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة القضاء على الأسباب الجذرية لتلك الأنشطة الضارة.

٨ - إن المجتمع المدني ليرفض انتشار الأسلحة النووية ومواصلة تخزينها. وإذا وضعنا في الاعتبار أن قضايا التخلص من نفايات الطاقة النووية لم يتم حلها بعد ولا تزال تمثل تهديداً للأمن والصحة. وهكذا فنحن نعارض تطوير المصانع الجديدة للطاقة النووية واستمرار استخدام المصانع النووية القائمة. ونحن نطلب إلى الحكومات أن تتعامل، وبصورة فورية - مع التأثيرات الضارة ببني البشر وبالبيئة في مناطق كثيرة من العالم الناتجة عن إنتاج وتخزين الأسلحة النووية ونفايات مصانع الطاقة النووية.

ثالثاً - إدارة المواد الكيماوية

٩ - توفر المواد الكيماوية الكثير من المنافع المجتمعية، غير أن الإدارة السيئة أو غير الكافية للمواد الكيماوية بما في ذلك المواد الموجودة في النواتج والنفايات والناتجة عن الحوادث والإطلاقات، تمثل تهديداً لحق الإنسان في الحياة، كما تهدد صحة ورفاه السكان وبخاصة الأطفال والفئات السكانية المعرضة والأجيال المستقبلية. وتستند القرارات المتصلة بالإنتاج أو بترخيص المواد الكيماوية حالياً وفي الغالب الأعم إلى تقييم تأثيرات المواد الكيماوية على اليافعين الأصحاء وبخاصة الأطفال في مرحلة النمو.

١٠ - إن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية هو خطة العمل الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في ضمان استخدام المواد الكيماوية في موعد غايته عام ٢٠٢٠ وإنتاجها بطرق تؤدي إلى تدنية الآثار الضارة المهمة التي تقع على صحة البشر والبيئة.^(٥) إن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية جزء مهم للغاية من الجهود العالمية المبذولة من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة والنهوض بالتنمية المستدامة. وعلى الرغم من تأييد منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية لعملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية، فنحن نهيئ بالحكومات أن تعالج ثغراته الكثيرة وأوجه القصور فيه بما في ذلك ما يتصل بالمواد الصيدلانية والمضافات الغذائية والمواد الكيماوية المشعة.

(٥) خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة (تقرير القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق، الفقرة ٢٣.

١١ - ونحن نحث جميع الحكومات وأصحاب المصلحة المشاركين في المفاوضات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي الاتفاقي على الآتي:

(أ) أن يمثل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية التزاماً سياسياً وأخلاقياً وأديباً للعمل نحو تحقيق هدف ٢٠٢٠. ونحن نحث جميع الحكومات أن تقوم دون إبطاء باعتماد وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية. وأن تؤيد منظمات المجتمع المدني النهج الاستراتيجي وكذلك مفهوم أنه سوف يؤدي إلى اعتماد صك دولي ملزم قانوناً؛

(ب) ضرورة أن يشتمل تنفيذ النهج الاستراتيجي هذا على تدابير التخلص التدريجي، وأن يتطلب بدائل وحلولاً أكثر أماناً عندما تتسبب مادة كيميائية في إحداث تأثيرات ضارة جسيمة لصحة الإنسان والبيئة في ظروف إنتاجها العادية، واستخدامها أو التخلص منها لدى بلد المنشأ؛

(ج) ينبغي لتنفيذ النهج الاستراتيجي أن يمتثل للمبادئ والنهج الأساسية الواردة بجدول أعمال القرن ٢١، وإعلان ريو والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة بما في ذلك النهج التحوطي، والمسؤولية والتعويض والمشاركة الجماهيرية والتشريعات الشاملة للحق في المعرفة، ومبدأ الملوث يدفع وغيرها. ويضاف إلى ذلك أن مبدأ "لا سوق بدون بيانات" ينبغي اعتماده وتنفيذه لدى جميع البلدان. وينبغي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية أن يوفر التوجيهات حول كيفية تطبيق هذه المبادئ والنهج على الإدارة السليمة للمواد الكيماوية؛

(د) ضرورة أن تكون الترتيبات المؤسسية لتنفيذ النهج الاستراتيجي متصفة بالحركية، وبالتشاركية الكاملة وبوجود أصحاب المصلحة المتعددين. ويجب أن تستفيد هذه الترتيبات من الممارسات التشاركية للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيماوية (IFCs)، ولكن عليها أن تعطي سلطة أكبر وأن تندمج في متن منظومة الأمم المتحدة وأن تنشئ أمانة لديها موارد كافية ومتمينة وولاية لضمان نجاح التنفيذ؛

(هـ) إن السبيل الوحيد لإنجاح النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية هو أن يشتمل على آلية مالية توفر أموالاً كثيرة وجديدة وإضافية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأن يتم استخدام الأموال بصورة فعالة.

١٢ - يرحب المجتمع المدني اعتماد الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة للمقرر ٩/٢٣ بشأن إدارة المواد الكيماوية الذي يكلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمواصلة تطوير برنامج الزئبق لديه، كما يطلب إلى الحكومات وأصحاب المصالح الآخرين إتخاذ تدابير فورية للتقليل من المخاطر على صحة الإنسان والبيئة التي يمثلها الزئبق على نطاق عالمي في عمليات الإنتاج وفي الإنتاج. ونحن نُسلم، مع ذلك، بأن ثمة عملاً إضافياً يتوجب القيام به. كما نُحث مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والحكومات على بذل كل جهد من أجل:

(أ) التخلص التدريجي من المصادر الاصطناعية للزئبق والمعادن الأخرى المثيرة للقلق وذلك بوضع وتنفيذ استراتيجية فعالة ومنسقة للتقليل من الإمدادات والاستخدام والإطلاق بما في ذلك عن طريق أنشطة التقليل الفورية وتطوير صك دولي ملزم قانوناً بشأن الزئبق، وكذلك إضافة زئبق الميثيل إلى قائمة المواد الكيماوية التي تغطيها اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛

(ب) ضمان التصديق والتنفيذ الموحد من جانب جميع البلدان لاتفاقية استكهولم ولأي تعديلات للمزيد من الملوثات العضوية الثابتة ولأي اتفاقات أخرى خاصة بما في ذلك اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيماوية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود بما في ذلك تعديلها بشأن الحظر، وبروتوكول عام ١٩٩٦ لاتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات والمواد الأخرى (اتفاقية لندن)، والاتفاقية رقم C170 لمنظمة العمل الدولية والمتعلقة بسلامة استخدام المواد الكيماوية في أماكن العمل، والنظام المنسق عالمياً للتصنيف ووضع العلامات على المواد الكيماوية، والاتفاقات الإقليمية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالمواد الكيماوية والنفايات؛

(ج) تشجيع البلدان المانحة والوكالات المانحة على تقديم مساعدات جديدة وإضافية مالية وتقنية من شأنها مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تنفيذ التزاماتها الكاملة التي ترتبها الاتفاقات والمبادرات المتعلقة بالمواد الكيماوية والنفايات؛

(د) تشجيع إقامة دائرة مركزية (Focal area) معنية بالسلامة الكيماوية داخل مرفق البيئة العالمية تكون مزودة بأموال جديدة وإضافية تغطي البرنامج التشغيلي الحالي لدى مرفق البيئة العالمية والمعني بالملوثات العضوية الثابتة، وبرامج التشغيل الإضافية التي تدعم الاتفاقات والمبادرات الكيماوية الأخرى المعنية بالزئبق، والمعادن الأخرى المثيرة للقلق، وكذلك النهج المتكاملة تجاه إدارة المواد الكيماوية التي يدعو إليها النهج الاستراتيجي المعني بالإدارة الدولية للمواد الكيماوية؛

(هـ) تشجيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التعاون مع منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات المختصة الأخرى على تحديد فرص زيادة التماسك بين حماية المهنيين والبيئة من أخطار المواد الكيماوية، وعلى رصد الصحة وحوادث التعرض للمواد الكيماوية من جانب العمال والفئات السكانية العامة الأخرى؛

(و) دعم وتعزيز قدرات شعبة المواد الكيماوية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تيسير تنفيذ الاتفاقات متعددة الأطراف ذات العلاقة بالمواد الكيماوية، وكذلك المبادرات، ومساعدة الحكومات والمجتمع المدني على اتخاذ الإجراءات العالمية من أجل إدارة المواد الكيماوية إدارة سليمة.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فنحن نطلب إلى الحكومات إتخاذ الإجراءات على المستويين الوطني والمحلي من أجل:

(أ) حظر إنتاج وتصدير المواد الكيماوية والنفايات - إلا لأغراض الصحة العامة والبحوث وحصرها - حينما يكون استخدام تلك المواد الكيماوية وتلك التقانات محظوراً داخل حدودها هي؛

(ب) اعتماد الاستراتيجيات عديمة النفايات، مع التركيز على استعادة المصادر وتوليد فرص العمالة والملكية على مستوى المجتمع المحلي؛

(ج) التخلص التدريجي من كل إنتاج وبيع واستخدام الغازولين الذي يحتوي على الرصاص.

رابعاً - الطاقة من أجل التنمية المستدامة

١٤ - الطاقة في آن واحد محرك للتنمية ومصدر للكثير من المشاكل التي يواجهها العالم اليوم. ويفتقر ٢,٤ مليار نسمة اليوم لدى البلدان النامية إلى أنواع الوقود الحديثة للطهو والتدفئة، كما أن نحو ١,٦ مليون نسمة لا يحصلون على الكهرباء. ومع ذلك فإن الأنشطة البشرية، وبالدرجة الأولى حرق أنواع الوقود الأحفوري قد أدت بالأرض إلى الإحترار وإلى تغير مناخها على المستويين العالمي والإقليمي منذ عهد ما قبل الثورة الصناعية مع حدوث معظم ذلك الإحترار خلال الخمسين سنة الأخيرة. إن الإحترار العالمي هو بمثابة قبلة إيكولوجية موقوتة تهدد من الأساس بقاء الدول الجزرية النامية الصغيرة والمناطق المنخفضة الأخرى، وثقافات السكان الأصليين في القطب الشمالي وشعوب أخرى يعتمد بقاؤها على الموارد، إلى جانب عدد لا حصر له من الحيوانات وأنواع النبات في جميع أنحاء العالم.

١٥ - إن البنية التحتية الحالية للطاقة غير مستدامة بل ومكشوفة أمام الكوارث الطبيعية وبل غير كافية بدرجة مأساوية لدى الكثير من البلدان النامية. ويمثل الفاقد من الطاقة أثناء عملية الإنتاج والنقل مشكلة خطيرة. وربما أمكن تفادي نصف التزايد المتوقع في انبعاثات غاز الدفينة عن طريق زيادة كفاءة الطاقة وحدها. إن فقر الطاقة يكون عائقاً أمام التنمية المستدامة بالنسبة للكثير من المجتمعات المحلية الأكثر فقراً في جميع أقاليم العالم. وعلى الرغم من افتقار الأهداف الإنمائية للألفية إلى أرقام مستهدفة واضحة وصریحة تتعلق بتوفير الطاقة للفقراء، فإن يُسر الحصول على الطاقة وجعلها في متناول اليد أمر حتمي لتخفيف الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

١٦ - وينبغي إعادة تشكيل سياسات التسعير والضرائب للبتروال بحيث تعكس تكلفته الحقيقية كمورد قابل للنضوب مع مراعاة أوجه القلق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لدى البلدان المستوردة والبلدان المنتجة. وعلى البلدان أن تتبع استراتيجيات طاقة متماسكة وشاملة تشمل تدابير حفظ وإصلاحات بارزة في الإعانات والتعليم وبناء القدرات تتعلق بكفاءة الطاقة وبالطاقة المتجددة. وعلى مثل تلك السياسات أن تدمج سياسات الطاقة مع استخدام الأراضي والتخطيط الحضري ومشروعات الإسكان الإيكولوجي وخيارات النقل السليمة وذلك من أجل تشجيع استخدام النقل العام. وعلى تلك الحكومات التي تشهد تزايداً في دخل النفط، سواء من الإنتاج أو الضرائب وأن تنفق أجزاء كافية من ذلك الدخل على البحث والتطوير في مجال الطاقة المستدامة والمتجددة.

١٧ - وينبغي للحكومات أن تقدم الحوافز، داخل أطر السياسات والقوانين، للأعمال التي يقوم بها القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي نحو تحقيق المزيد من كفاءة استخدام الوقود، وكذلك استخدام التكنولوجيات المناسبة. ويمكن للبلدان التي تقدم مثل هذه الحوافز أن تُتخذ كقدوة في مجال تقديم الحوافز القائمة على المنفعة لتقانات الطاقة المتجددة، وللحوافز الضريبية والرسوم التي تُفرض لاستبدال

أنواع الوقود وتشريعات توصيل الكهرباء وتقديم القروض لمروحي الطاقة المتجددة وإلى المستهلكين الذين يتحولون إلى تقانات الطاقة المتجددة، وإلى آليات السوق وسياسات التسعير كوسائل حساب الأمتار الصافية والإعفاء من ضريبة المبيعات على تذاكر الباصات. إذ أن في مقدور مثل هذه الحوافز أن تشجع جهات القطاع الخاص على ترويج استخدام الطاقة المتجددة بما في ذلك طاقة الرياح والشمس والمياه.

١٨ - ينبغي للبلدان المتقدمة أن تواصل التعاون الدولي لأجل نقل تقانات الطاقة المتجددة وبناء القدرات إلى البلدان النامية. غير أن جهود الدول المتقدمة لتقديم الطاقة المستمدة من ترميد النفايات يجب أن تواجه المعارضة حيث أن عملية الترميد هذه تطلق في البيئة مقادير كبيرة من التوكسينات والمواد الضارة الأخرى بصفة عامة وببني البشر بصفة خاصة.

١٩ - ينبغي للحكومات أن تقوم بتنفيذ التزاماتها القائمة ذات الصلة بالطاقة من أجل التنمية المستدامة بما في ذلك تلك الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والقمة العالمية للتنمية المستدامة وبخاصة خطة تنفيذها. ونحن بالإضافة إلى ذلك نهيئ بالحكومات أن تحدد وأن تتفق على التدابير اللازمة لمواجهة تغير المناخ داخل قطاع الطاقة وذلك أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ عندما سيتبوأ تغير المناخ مكانة بين بنود جدول الأعمال. ومن المهم للغاية بالنسبة للبلدان أن تنفذ بالكامل وعلى جناح السرعة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها، وكذلك الاتفاقات والسياسات والشراكات ذات الصلة بتغير المناخ.

٢٠ - ينبغي لجميع أصحاب المصلحة العاملين داخل إطار النظام الحكومي الدولي أن يستكشفوا جميع الإمكانات ذات العلاقة بعملهم من أجل تخفيض الانبعاثات من الطيران المدني وتحييد آثارها الضارة.

٢١ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل - في إطار خطة عمل بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات للبلدان النامية - كوسيط لدعم قاعدة تصنيع لتقانات الطاقة المتجددة لدى البلدان الأقل تقدماً. والمجتمع المدني يوصي بقوة بتحقيق التقدم في نظم الطاقة المتجددة وسلامتها التجارية وتقديمها التقني عن طريق تنفيذ إطار سياسات عامة داعمة على النحو الموضح في "توصيات بشأن السياسات العامة لأشكال الطاقة المتجددة"^(٦) والصادرة عن المؤتمر الدولي لأشكال الطاقة المتجددة الذي انعقد في بون في عام ٢٠٠٤، وعن طريق توجيه دعم مالي طويل الأمد لشراكة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة". وعلى الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يدعم البحوث في مجال التنمية الجديدة الخاص بأسر الكربون وتخزينه والاستخدامات المستدامة المحتملة لأنواع الوقود الأحفوري، غير أن ذلك لا ينبغي أن يستخدم لتحويل التأييد عن البحث في الطاقة المتجددة وتطبيقاتها.

(٦) يمكن الاطلاع عليها على: http://www.renewables2004.de/en/2004/outcome_recommendations.asp.

٢٢ - ومن مصادر القلق لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة الاعتماد الشديد من جانب سكان بعض المناطق وبخاصة في أفريقيا وفيما بين المجتمعات المحلية المهمشة في بعض البلدان المتقدمة على الطاقة المستمدة من الكتلة الأحيائية، إلى جانب الانخفاض المتسارع في الكميات المتوافرة من المنتجات الحرجية الناتج عن عدم كفاية الإنتاج وتقانات الاستخدامات النهائية. ونحن نهيئ بالحكومات الترويج لأنواع الوقود المستدام والمعدات ذات الكفاءة في التدفئة والإضاءة والطهو إعترافاً بأن أنواع الوقود الأحيائية يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في الوفاء بهذه الاحتياجات وبخاصة في المناطق الريفية.

٢٣ - على الرغم من أن الطاقة المائية تعطي إمكانيات واعدة كمصدر للطاقة، فيجب منع أو التغلب على تأثيراتها الضارة عن طريق تشجيع الحوارات متعددة أصحاب المصالح التي تشمل المجتمع المدني والحكومات والجهات الناشطة الأخرى وذلك لضمان تنفيذ توصيات الهيئة العالمية للسدود^(٧) في سياقات وطنية أو إقليمية محددة. ومع ذلك فنحن نشعر بضرورة معارضة إنشاء السدود الكبيرة.

٢٤ - إن المجتمع المدني يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يبدأ عملية متعددة أصحاب المصلحة وأن يستكملها لتقديم رؤية مُقنعة للتنمية المستدامة إلى ضمان الوصول إلى خدمات الطاقة المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً. ويجب أن تشمل تلك الرؤية على التعاون الإقليمي في مجال بحوث الطاقة وإنتاجها وتوزيعها من أجل تأكيد توافرها وكفاءتها بصورة متساوية.

٢٥ - ويجب على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يكلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتطوير وتوسيع وتنفيذ برنامج تدريبي لراسمي سياسات الطاقة بحيث يتفهموا تداعيات قضايا الطاقة عن طريق تقييم أداء الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتقانات الطاقة التقليدية والبازعة، وبحث كيفية تشجيع سياسات تمكينية وأطر قانونية لإبداع وتوزيع تقانات طاقة مستدامة. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك أن ييسر القيام بزيارات التعرف على الأوضاع وتقاسم المعلومات بين البلدان ومجموعات المجتمع المحلي لمساعدتها في العملية كثيفة التكاليف الخاصة بالتدريب والتعلم.

٢٦ - ونتيجة لتعرض قطاع الطاقة للفساد أثناء عملية الخصخصة، يجب على الحكومات والشركاء في التنمية أن يتأكدوا من وجود الآليات المناسبة لضمان الشفافية وحسن أسلوب الإدارة كمطلب أساسي للخصخصة. وينبغي للحكومات كذلك أن تعزز الدور التنظيمي فيما يتعلق بقطاع الطاقة من أجل حماية الجهود من استغلال العاملين في القطاع الخاص وبخاصة المؤسسات متعددة الجنسيات. ويجب على الحكومة أن تشرك القطاع المدني في العمليات التشاركية أثناء تصميم برامج الطاقة وتنفيذها ومتابعتها.

(٧) أنظر *Dams and Development: a New Framework for Decision-making*, ed. World Commission on

.Dams, Earthscan Publications Ltd., London, 2000

خامساً - السياحة المستدامة

٢٧ - ثمة منهج للسياحة يضم الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية بصورة متينة اقتصادياً هو السياحة المستدامة. وتنهض السياحة بدور مهم في الاقتصاد العالمي وفي أرزاق ملايين البشر في أنحاء العالم كافة. فأكثر من ٨ بالمائة من جميع الأعمال التي يشتغل بها الناس مرتبطة بالسياحة والسفر. ويمكن للسياحة أن تحدث تأثيرات رئيسية في النضال ضد الفقر وتحقيق التقدم نحو الغايات الإنمائية للألفية. ونظراً لاعتماد السياحة على بيئة عالمية صحية، فإنها تكون شديدة الحساسية للتغيرات وللتدهور الناتجة عن عدة عوامل من بينها المواد الكيماوية والنفايات وازدياد الضغط على موارد المياه الشحيحة وتأثيرات تغير المناخ.

٢٨ - يجب تحديد الحدود البيئية لنمو السياحة والإجبار على احترام تلك الحدود قبل وقوع التلف الذي لا يمكن إصلاحه كفقدان الأنواع والموائل. وعلى الحكومات أن تدني من التدهور البيئي عن طريق إجراء التقييمات الشاملة والمبينة للتأثيرات البيئية وإجراء تقارير المراجعة بشأن أنشطة السياحة المقترحة والحالية. ويجب لعمليات التقييم والمراجعة تلك وأن توفر معلومات أفضل لخدمة عملية صناعة القرارات.

٢٩ - تحصل الحكومات على دخل كبير إذا أدمجت الموارد الطبيعية في نواتج السياحة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، لكن هذا الدخل لا يناظر مستوى المخصصات الوطنية في الميزانية لإدارة الموارد الطبيعية. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وللحكومات أن يواصل تطوير وتنفيذ البحوث والمنهج التحليلية المتعلقة بتقييم خدمات النظام الإيكولوجي. وينبغي لنتائج هذه التحليلات أن تشكل أساس تخصيص الموارد الضرورية للإدارة السليمة بيئياً لقاعدة الموارد الطبيعية، وينبغي أن تشمل الآليات التي تجر مؤسسات القطاعين العام والخاص على دفع القيمة الكاملة لسلع وخدمات النظام الإيكولوجي.

٣٠ - ينبغي للحكومات أن تبذل كل جهد لخلق بيئة تمكينية للسياحة عن طريق إدماج مبادئ الشراكة واللامركزية وصنع القرارات التشاركية فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

٣١ - هناك اعتماد مفرط على السياحة في بعض البلدان النامية الأمر الذي يبرز الحاجة إلى السعي إلى المزيد من النمو المتوازن. فالسياحة غير المستدامة تؤثر سلباً على الكثير من السكان ولا سيما النساء والأطفال والشباب (نتيجة مثلاً للسياحة الجنسية) وعلى السكان الأصليين والمجتمعات المحلية الأخرى، وعلى السكان الذين ينحدرون من أصلاب مختلطة وعلى المجموعات المهمشة.

٣٢ - إن التحرر الاقتصادي يؤدي في أغلب الأحيان إلى تعريض ثقافة السكان الأصليين للخطر، كما أن المجموعات المحلية المتضررة لا تشترك في الغالب في تنمية السياحة. وينبغي للسكان المحليين والشعوب الأصلية أن تستفيد أكبر استفادة من تنمية السياحة، وأن تلعب دوراً رائداً فيها، ويجب أن تتمتع دائماً بالحق في الموافقة المسبقة عن علم. وينبغي بذل الجهود للحفاظ على الثقافات المحلية والأصلية مع المحافظة على الالتزام بحقوق الإنسان.

٣٣ - والمجتمع المدني يسلم بالمساهمات المهمة في السياحة المستدامة التي تقدمها منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للعلم والثقافة (اليونسكو). وينبغي تطبيق الممارسات البيئية التي أتبع أثناء الفعاليات الكبرى للألعاب الأولمبية الأخيرة على الفعاليات الرياضية الكبرى الأخرى التي تجتذب جماهير السائحين الغفيرة.

٣٤ - والمجتمع المدني يحث جميع الحكومات على اتخاذ التدابير الوطنية التالية:

(أ) ضمان التخطيط المتكامل الذي يتناول السياحة بصورة مناسبة داخل إطار استراتيجيات الاستدامة الوطنية عن طريق تطبيق المبدأ التحوطي المستند إلى قدرة الإعاشة الطبيعية والاجتماعية داخل المناطق التي تتم فيها السياحة، وعن طريق إجراء ونشر تقييمات التأثيرات البيئية الإقليمية بما في ذلك نهج النظام الإيكولوجي لاتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ب) الالتزام بالحیطة عند فتح أسواقها السياحية والاتفاق على التحرر التدريجي في قطاعات الخدمات التي يجري التفاوض بشأنها الآن في إطار منظمة التجارة العالمية، مع التسليم بأن تدفق مكاتب السياحة الدولية يمكن أن تحل محل المكاتب المحلية مما يؤثر على فرص كسب العيش؛

(ج) ضمان التعاون بين الوزارات في تطوير السياحة المستدامة وتعزيز قدرة الإنفاذ والمتابعة للتشريعات البيئية من حيث صلتها بالسياحة؛

(د) الاعتماد والتنفيذ بصورة منسقة لخطط الاعتماد وإعداد التقارير مثل "غرين غلوب" والمبادرة العالمية لإعداد التقارير بهدف زيادة الحاسبة وزيادة دعم المستهلك والإجراءات التي تتخذ من أجله. وينبغي للحكومات أن تقوم بصورة منتظمة بإعداد تقارير عن نتائج جهودها التنسيقية.

٣٥ - ونحن نهيي بالحكومات القيام بالإجراءات التالية على المستوى الدولي:

(أ) التحديد والموافقة على التدابير الرامية إلى معالجة تغير المناخ في قطاع السياحة أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حيث سوف يوضع التغير المناخي على جدول أعمالها. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة في قطاع الصناعة أن تستكشف انبعاثات الكربون المتناقصة والتعاضدية من الطيران المدني من زاوية السياحة؛

(ب) التسليم بتأثير السياحة على ولايات وكالات الأمم المتحدة المختلفة مثل برامج التقليل من الفقر التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدعوة إلى المزيد من التماسك والتنسيق بين المنظمات والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالسياحة. وفي هذا الصدد نعتقد بأن السياحة يمكنها أن تلعب دوراً إيجابياً في تشجيع الاستراتيجيات عديمة النفايات، والاستهلاك المنخفض للطاقة وبخاصة للسفر والمزايا الإنمائية المستدامة الأخرى.

٣٦ - ونحن نطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يتخذ التدابير التالية:

(أ) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعقد اجتماعاً لوزراء البيئة والسياحة مع نظرائهم من الممثلين القطريين لدى المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة لاستعراض قضايا السياحة والبيئة؛

(ب) ينبغي لمجلس الإدارة أن يضمن التمويل الزائد والكافي بما يسمح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالسياحة والبيئة في برنامج عمله.

سادساً - خاتمة

٣٧ - المجتمع المدني يقف مستعداً للعمل الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع جميع الحكومات للتصدي للتحديات المعقدة التي تفرضها الاستدامة على كوكبنا. ونحن نطلب إلى الحكومات ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة أن تفي وفاء كاملاً بوعودها للغاية ٨ من الغايات الإنمائية للألفية وبخاصة من حيث اتصالها بإفساح المجال أمام البلدان النامية لكي تلج أسواق التصدير، وتقديم المعونة الإنمائية والإعفاء من الديون. ونحن نهب بجميع الحكومات وأصحاب المصلحة من جميع القطاعات الانضمام إلى الجهد المشترك وذلك لضمان قيام عالم أفضل وأكثر أمناً من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة.